

مسؤولية مراجع الحسابات في كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية
(دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس - زليتن - مسلاتة بدولة ليبيا)

The auditor's responsibility in disclosing fraud and errors in the financial statements

A field study on the audit offices in each Al.Khums, Zliten,)

(Mesallata in the State of Libya

مروان إبراهيم الفاضلي، جامعة السلطان زين العابدين - ماليزيا

مصطفى فتحي حمودة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - ليبيا

تاريخ التسليم: (2017/10/ 07)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 11)، تاريخ القبول: (2017/11 /13)

Abstract

The objective of the research is to identify the professional responsibility that auditors should have to detect fraud in the financial statements, as well as the extent to which they have sufficient experience to detect misappropriations and detect the risks of fraud. The research was based on the comprehensive inventory method when distributing the questionnaire. And the number of questionnaires distributed (50). The researcher used the method of manual analysis to reach the results. The researcher concluded that the auditors are practicing their profession according to the international auditing standards. This is consistent with the requirements of the surrounding environment. It also helps to detect fraud and mistakes in the financial statements. They also have professional experience and scientific and practical efficiency. The research recommended that professional organizations should establish rules and laws that define the responsibility of auditors in detecting fraud and embezzlement, and work to impose some mechanisms to monitor the quality of performance of the audited audit offices, as well as the compatibility between audit mechanisms and international auditing standards.
Tags: auditor, cheating, mistakes, financial statements, Al.Khums, Zliten, Mesallata, Libya.

المخلص

هدف البحث للتعرف على المسؤولية المهنية التي يجب أن يتمتع بها مراجعوا الحسابات للكشف عن الغش في القوائم المالية، وكذلك مدى تمتعهم بالخبرة الكافية للكشف عن الاختلالات واكتشاف مخاطر غش الإدارة، وتم الاعتماد في هذا البحث على أسلوب الحصر الشامل عند توزيع الاستبانة، وتكونت عينة البحث من المكاتب الخاصة بالمراجعة في مدن الخمس، زليتن، ومسلاتة بدولة ليبيا، كما بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (50)، واستخدم الباحث أسلوب التحليل اليدوي للوصول للنتائج. وتوصل الباحث إلى أن مراجعوا الحسابات يزاولون مهنتهم وفق المعايير الدولية للمراجعة، وهذا ما يتوافق وينسجم مع متطلبات البيئة المحيطة، وأيضاً يساعد على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، كما يتمتعون بالخبرة المهنية والكفاءة العلمية والعملية. وأوصى البحث بأنه يجب على المنظمات المهنية أن تضع قواعد وقوانين تحدد مسؤولية مراجعوا الحسابات في كشف الغش والاختلالات، والعمل على فرض بعض الآليات للرقابة على جودة الأداء لمكاتب المراجعة المعتمدة، وكذلك مدى الانسجام بين آليات المراجعة والمعايير الدولية للمراجعة.

الكلمات الدلالية: مراجع الحسابات، الغش، الأخطاء، القوائم المالية، الخمس، زليتن، مسلاتة، ليبيا

المقدمة

مهنة مراجعة الحسابات تتمتع بدرجة قوية من الأهمية، لكونها تعتبر ضابط لا يقلل من أهميته في مجال المحاسبة بشكل عام، وفي الفترة الأخيرة نجد أنه تزايد التركيز على مهنة المراجعة لكي تكون أكثر استقلالاً ومهنية (مطاحن، 2009، ص2).

حيث تواجه المنشآت في العصر الحالي والحديث الكثير من الضغوط والتحديات التي تمثلت في زيادة المؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاستقرار والربح لهذه المنشآت، وكثر هذا الأمر نتيجة ظهور العديد من المعاملات المعقدة (حمدان، لا تاريخ).

ومنذ هذا الوقت تواجد نوع من التوازن بين اكتشاف الغش في المعلومات المالية وبين المصداقية والثقة في القوائم المالية التي أعدتها الإدارة، حيث أن وجود أي تلاعب وتحريف في الحسابات سوف يؤثر ذلك على نتيجة النشاط ومدى العدالة في القوائم المالية، والخطأ قد لا يقع بنفسه بل يقع نتيجة الجهل أو السهو والجهل بمعايير المراجعة (منصر، 2015، ص3).

ويظهر الشركات التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة الأمر الذي اضطر المستفيدين من نتيجة النشاط المطالبة بتقديم تقرير دوري عن نتيجة النشاط وأداء الشركة ويتمثل هذا التقرير في شكل قوائم مالية تتم كل نهاية فترة، إضافة إلى ذلك فإن الفصل بين الملكية والإدارة قد يجعل الإدارة تقوم بإعداد قوائم مالية غير صحيحة (قداري، 2015، ص 10-11)، ولهذه الأسباب ظهرت الحاجة لظهور شخص محايد يقوم فحص القوائم المالية وتقديم تقرير صحيح وعادل للمستفيدين حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار (الصبان وعلي، 2002، ص9).

وأن قيمة عملية المراجعة تتمثل في ثقة الأطراف بالقوائم المالية وخلوها من الأخطاء، وأي تقصير من قبل مراجع الحسابات أو فشله في القيام بمهامه وتحقيقه لقيمة المراجعة المتمثلة في ثقة الأطراف بالقوائم المالية قد يؤدي لإلحاق الضرر بالأطراف المستخدمة والمستفيدة من تقرير المراجع، وهذا الأمر يعرض المراجع للمقاضاة ودفع التعويض عن أي أضرار قد تحدث (عبيد، وشحاته، 2007، ص13).

وبما أن للمعلومات والبيانات المالية دور كبير ومهم في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين والتنبؤ باستمرارية المنشأة من عدمه، والوقوف في وجه الظروف السلبية التي تتعارض مع مصالح الشركة، إضافة إلى بيان حقيقة المركز المالي للمنشأة والمتمثل في الموجودات والمطلوبات بصورة صادقة وذلك لمعرفة نتيجة النشاط (النجار، 2012، ص1)، كل هذا يلقي اللوم على مراجع الحسابات في حين تقصيره في الكشف على الغش والأخطاء إن وجدت.

وطبقاً لهذا فإن مراجعو الحسابات في الوقت الحاضر يتعرضون لضغوطات كبيرة من جميع فئات المجتمع، لحاجتهم للتأكيد من قبل المراجع على عدم وجود فساد مالي، وإن وجد فيجب على المراجع أن يكتشفها ويبلغ عنها، ولذلك فإن مواكبة حاجة المجتمع فيها نوع من التحدي لكل الباحثين في مجال مراجعة الحسابات وأيضاً للممارسين لمهنة المراجعة، لأنهم يتعرضون لهذه المشكلة عند قيامهم بأعمالهم، ويجب أن تكون هناك أسس علمية للتعامل مع هذه المشكلة والتعامل معها واكتشاف الغش والأخطاء والإبلاغ عنها إن وجدت (عمري، 2014، ص3).

مشكلة البحث

تتصاعد أهمية القوائم المالية التي يتم نشرها في الشركات المساهمة العامة، وتكون كمصدر للبيانات للمستفيدين والمستخدمين لهذه القوائم، وفي نفس الوقت تتصاعد نسبة التلاعب والتحرif في البيانات والمعلومات المالية لهذه القوائم (الزلي، 2009، ص19)، ولقد كثرت في الآونة الأخيرة الأخطاء سواء متعمدة أو غير متعمدة، ومن أطراف عديدة سواء الإدارة أو غيرها وذلك بسبب وجود بعض الثغرات أو إتباع الأسلوب التقليدي في المراجعة، وبدون استخدام بعض الأساليب الحديثة والفنية للكشف على الغش والأخطاء والتي تتم بواسطة الحاسب الالكتروني، وبهذا يواجه مراجعو الحسابات العديد من المشاكل والتحرif في البيانات المالية ودون ترك آثار ملموسة (العقدة والنوايسه، 2007، ص68)، وتتمثل المشكلة الرئيسية للبحث في الأسئلة التالية:

- هل تتوفر لدى مراجعو الحسابات الخبرة المهنية الكافية التي تمكنه من اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.
- ما هو أثر محددات الغش والأخطاء في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة.
- هل مراجعو الحسابات ملتزمون بالمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

هدف البحث

إن الهدف من هذا البحث بشكل أساسي يتمثل في الآتي:

- 1- معرفة مقدار الخبرة المهنية والكفاءة العلمية التي تمكن مراجعو الحسابات من الكشف على الغش والاختلاسات في القوائم المالية.
- 2- معرفة طبيعة الأخطاء المحاسبية وأنواعها والأساليب المتبعة للغش.
- 3- معرفة مدى إلزام مراجع الحسابات بالمعايير الدولية للمراجعة والتي تتعلق بكشف الاختلاس والغش.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الواقع الحاضر وكثرة الطلب على مهنة المراجعة من قبل المستفيدين من تقارير المراجع كالملاك والمساهمين والإدارة والجهات الحكومية وغيرها ممن يهتم بتقرير المراجع، والحصول على تقرير موثوق فيه بخصوص عدالة القوائم المالية.

وبالتالي فإن أهمية البحث تكون في تعزيز وإبراز دور المراجعة وبيان المسؤولية الملقاة على عاتق المراجع، وكذلك بيان ما يترتب على المراجع من مسؤولية قانونية وأدبية في حالة فشله في اكتشاف الغش والاختلاس، والارتقاء بمهنة المراجعة حتى تتمكن المؤسسات من الاستمرار والتوسع في الأعمال.

فرضيات البحث

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة التي تحدث على نفس الموضوع، فقد قام هذا البحث على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يتوفر لدى مراجعوا الحسابات الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية.
- الفرضية الثانية: يلتزم مراجعوا الحسابات بتخطيط إجراءات المراجعة مما يعزز قدرتهم على كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية.
- الفرضية الثالثة: لدى مراجعوا الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش وأخطاء الإدارة في القوائم المالية.
- الفرضية الرابعة: يلتزم مراجعوا الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء.
- الفرضية الخامسة: يتوفر لدى مراجعوا الحسابات أدلة الإثبات الكافية واللائمة والتي تساعد على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

حدود البحث

الحدود المكانية: تضمن البحث مكاتب المراجعة في كل من مدينة الخمس، زليتن، ومسلاته بدولة ليبيا، وأيضاً بعض المراجعين الغير عاملين في المكاتب.

الحدود الزمنية: بحث على مكاتب المراجعة وبعض المراجعين خلال سنة 2017.

الدراسات السابقة

دراسة (الوشلي، 2010). وكانت بعنوان مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة المرتفعة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة. وكان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم مقدار المخاطر التي تتعلق بالغش بالنسبة للإدارة عن طريق الخطط الموضوعية للمراجعة حسب ما تتطلبه معايير المراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة في البيئة الخاصة بالمراجعة بين الوسائل التي يستخدمها المراجعون وبين اعتقادهم حول دقة هذه الوسائل وتوصلت أيضاً لضرورة حاجة المراجعين للتدريب المتكرر والمستمر لمواكبة التغير الذي يطرأ في المعايير الدولية للمراجعة.

دراسة (غوالي، 2013). بعنوان دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الدور الذي يقوم به المراجع في تلبية احتياجات المستخدمين للقوائم المالية ومدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في كشف المخالفات في القوائم المالية بهدف إعطاء تأكيد حول مدى صدق القوائم المالية، واستند الباحث على شقين في الدراسة وهما الشق الأدبي وهو استقرار المراجعة والمشاكل المرتبطة بها، وشق استخدم فيه المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى أن أغلب مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد بأن المراجع الذي لا يقوم باكتشاف الأخطاء في القوائم المالية ليس هناك ضرورة لوجوده في المنشأة، وأن هناك تفاوت في الرأي حول نسبة درجة إدراك المجتمع المحاسبي وأيضاً المراجعين حول مسؤولية مراجع الحسابات من جهة ومن جهة أخرى حول ما يقدمه للمجتمع.

دراسة (الحو، 2012). بعنوان المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية. هدفت الدراسة لمعرفة ما هي المسؤولية المهنية لمراجعوا الحسابات حول اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية وذلك وفق المعايير الدولية للمراجعة، واعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الحصر الشامل عند توزيع الاستبانة، وعينة الدراسة شملت مكاتب المراجعة في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعوا الحسابات ملتزمون بمراجعة القوائم المالية وذلك وفق المعايير الدولية، وأن مدققي الحسابات لديهم القدرة في كشف غش الإدارة والتحرير في القوائم المالية.

منهجية البحث

مجتمع البحث: شمل مجتمع البحث مكاتب المراجعة في مدينة الخمس، زليتن، ومسلاته بدولة ليبيا.
عينة البحث: الدورة الخاصة بالاستبيان، الاستبيانات الموزعة، المفقودة، المستبعدة، والباقية.

جدول (1) يوضح دورة الاستبيانات

النسبة المئوية	العدد	تصنيف الاستبيانات
100%	50	إجمالي الاستبيانات الموزعة
88%	44	المسترجعة
12%	6	المفقودة
4%	2	المستبعدة
84%	42	الخاضعة للتحليل

من خلال البيانات السابقة يتضح أن العدد الكلي للاستبيانات الموزعة 50 استبانة، وما تم استرداده هو 44 استبانة، والمفقود بلغ 6 استبيانات، فيما تم استبعاد 2 استبيانات لعدم مطابقتها للشروط، وما نسبته 84% من الاستبيانات تم توزيعها ولخضاعها للتحليل.
أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد في جمع بيانات أداة الاستبيان على مقياس ليكارت الخماسي والجدول التالي يوضح الدرجات حسب إجابات المقياس.

جدول (2) الدرجات حسب مقياس ليكارت

الدرجة	الرأي	ت
1	موافق بشدة	1
2	موافق	2
3	محايد	3
4	غير موافق	4
5	غير موافق بشدة	5

جدول (3) يوضح توزيع عينة البحث حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	10%
من 30 إلى أقل من 40 سنة	18	43%
من 40 إلى أقل من 50 سنة	17	40%
من 50 سنة وأكثر	3	7%

الجدول (3) يوضح أن 10% من عينة البحث لا يتجاوز أعمارهم 30 سنة، فيما أن ما نسبته 43% تتراوح أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة، و 40% من عينة البحث كانت أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50، و 7% من العينة من 50 سنة وأكثر، وحسب ما سبق فيجب التذكير بأن التنوع في العمر للعينة التي أجابت على الأسئلة هذا يدل على التنوع في وجهات النظر.

جدول (4) يوضح توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	9	21%
بكالوريوس	29	69%
ماجستير	4	10%
دكتوراه	0	0%

الجدول (4) يوضح أن 69% من عينة البحث متحصلون على شهادة البكالوريوس وهذا يعكس طبيعة عمل مكاتب المراجعة، وأنها لا تتطلب الحصول على الشهادة العليا، وهذا يعطي مصداقية وقوة للإجابات التي تم الحصول عليها.

جدول (5) يوضح توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	35	83%
علوم مالية ومصرفية	5	12%
آخر	2	5%
الإجمالي	42	100%

نلاحظ في الجدول (5) أن تخصص المحاسبة هو الغالب على عينة البحث بنسبة 83% وهذا دليل أن المراجع الخارجي هو من المحاسبين وعكس هذا غير صحيح.

جدول (6) يوضح توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير قسم المراجعة	5	12%
مراجع حسابات رئيسي	31	73%
مساعد مراجع	2	5%
شريك في مكتب المراجعة	0	0%
آخر	4	10%

يلاحظ من الجدول (6) 73% من عينة البحث وظيفته مراجع رئيسي، وأن هناك 5% من العينة لديهم مساعد مراجع، فيما أن مدراء مكاتب المراجعة بلغت نسبتهم 12%، فتتوزع المسميات الوظيفية للمجيبين تؤدي للتّوَع في وجهات النظر وهذا يعمل زيادة الدقة في المعلومات المتحصل عليها.

جدول (7) يوضح توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	6	14%
من 5 إلى 10 سنوات	5	12%
من 11 إلى 15 سنة	17	41%
من 16 إلى 20 سنة	5	12%
من 21 سنة فأكثر	9	21%

الجدول السابق يوضح أن 14% من العينة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، بينما 12% سنوات الخبرة لديهم تتراوح بين 5 و 10 سنوات، أعلى نسبة 41% كانت سنوات الخبرة لديهم من 11 إلى 15 سنة، ومن 16 حتى 20 سنة كانت نسبة خبرتهم 12%، و 21% من العينة سنوات خبرتهم أكثر من 20 سنة، وهذا دليل لوجود الخبرة الكافية لتمكّنهم من ممارسة مجال عملهم.

1- تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: يتوفر لدى مراجعوا الحسابات الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتوفر لدى مكتب المراجعة فريق من المراجعين المؤهلين علمياً	26%	64%	10%	0%	0%
2	يتوفر لدى مكتب المراجعة فريق من المراجعين المؤهلين مهنيّاً	45%	38%	12%	5%	0%

3	يقوم مكتب المراجعة بتشجيع مراجعي الحسابات العاملين لديه على حضور الندوات والمؤتمرات في مجال اختصاصهم	31%	43%	12%	12%	2%
4	يعمل مكتب المراجعة على زيادة قدرات المراجعين من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة لتنمية خبراتهم باستمرار	29%	45%	10%	14%	2%
5	يعمل مكتب المراجعة على تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم وقدراتهم الذاتية	21%	62%	12%	5%	0%
جميع فقرات المجال معاً		30.4%	50.4%	11.2%	7.2%	0.8%

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة التي تحصلت على أكبر نسبة هي الموافق بنسبة 50.4%، فيما جاءت الموافق بشدة في المرتبة الثانية بنسبة 30.4%، وفي المرتبة الثالثة جاءت المحايد بنسبة 11.2%، والمرتبة الرابعة من نصيب غير موافق بنسبة 7.2%، وأخيراً الغير موافق بشدة بنسبة 0%.

ومعنى هذه النسبة هو أنه يوجد دور هام في اكتشاف الغش والأخطاء عندما يحتفظ مكتب المراجعة بمراجعين ذو خبرة عالية وكفاءة مهنية جيدة، ويتم من خلال حصولهم على الخبرة اللازمة والمكتسبة وهو ما يمكن المراجعين من الوصول إلى اكتشاف الغش بنسبة أكبر من باقي المكاتب التي لا تملك خبرة سابقة في الكشف عن الغش والأخطاء، حيث أن الكفاءة العلمية والعملية تعتبر من المعايير الشخصية والعامة التي يجب أن تتوفر في المراجع وهذا تم تأكيده من قبل درجة موافق بأعلى نسبة حيث بلغت 50.4%.

- الفرضية الثانية: يلتزم مراجعوا الحسابات بتخطيط إجراءات المراجعة مما يعزز قدرتهم على كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة
---	--------	-------------------------------

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم التخطيط لعملية المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها	%38	%40	%10	%10	%2
2	يعمل مكتب المراجعة على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل القيام بعملية المراجعة مما يعزز قدرته على متابعة الأداء واكتشاف الغش والأخطاء	%48	%43	%7	%2	%0
3	يجب على مراجع الحسابات فهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة المتبعة لتخطيط عملية المراجعة	%48	%45	%5	%2	%0
4	يجب على المراجع مراعاة احتمال وجود عمليات تنطوي على الغش والأخطاء	%35	%50	%10	%5	%0
5	يتم تحديد الأتعاب بناء على الوقت الذي تستغرقه عملية المراجعة	%21	%26	%26	%17	%10
جميع فقرات المجال معاً		%38	%40.8	%11.6	%7.2	%2.4

يتبين من الجدول السابق أن نسبة موافق قد نالت أعلى نسبة بمقدار 40.8%، ونسبة 38% لدرجة موافق بشدة، فيما جاءت المحاييد في المركز الثالث بنسبة 11.6%، والرابع والخامس غير موافق وغير موافق بشدة بنسبة 7.2% و 2.4%.

ونستنتج من هذه النسبة أن مكاتب المراجعة تعمل على فهم طبيعة المنشأة قبل قيامه بعملية المراجعة، مما يعزز قدرته على متابعة الأداء وكشف الغش والأخطاء في القوائم المالية، ومراعاة فإن المراجع يراعي احتمالات الغش والأخطاء، وبعد ذلك يجب على مراجع الحسابات أن يخطط لإجراءات الرقابة ثم يقدر ما إذا كان إجمالي المعلومات الخاطئة ولم يتم تصحيحها تتمم بالأهمية النسبية أم لا، ليتمكن من معرفة مدى تأثيرها على تقريره.

- الفرضية الثالثة: لدى مراجعوا الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش وأخطاء الإدارة في القوائم المالية.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	يبدل المراجع جهداً للكشف عن وجود تعريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش	29%	62%	7%	2%
2	يقوم مراجع الحسابات بالتأكيد على ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعية وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها	36%	43%	14%	7%
3	تتخذ مراجع الحسابات منهجيات مراجعة معينة للكشف عن عمليات تنطوي على غش الغدارة	14%	55%	19%	12%
4	إذا كانت الإدارة هي الجهة المسؤولة عن حدوث الغش أو الخطأ فإن المراجع لا يتردد بإبلاغها على أن المسؤولية تقع عليها	40%	45%	10%	5%
5	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الغدارة لتوصيات المراجع حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة	45%	41%	7%	5%
جميع فقرات المجال معاً		32.8%	49.2%	11.4%	6.2%
		0.4%			

يتضح من الجدول السابق أن درجة موافق نالت أعلى نسبة بمقدار 49.2%، وجاءت درجة موافق بشدة ثانياً بنسبة 32.8%، فيما كانت درجة المحايد في المركز الثالث بنسبة 11.4%، وتبعها درجة غير موافق بنسبة 6.2%، وأخيراً غير موافق بشدة بنسبة 0.4%.

وتدل هذه النتيجة إلى أن مراجع الحسابات يعمل على اكتشاف أي تحريفات جوهرية مترتبة على غش الإدارة عند تنفيذ مهام المراجعة، وبشكل كلي هناك موافقة من طرف أفراد العينة على الفقرات الخاصة بهذا المجال.

- الفرضية الرابعة: يلتزم مراجعوا الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	لدى مراجع الحسابات المعرفة الكاملة بمعايير المراجعة الدولية التي تمكّنه من اكتشاف الغش والأخطاء	26%	48%	10%	14%
2	يلتزم مراجع الحسابات أثناء قيامه بعمله بمعايير المراجعة الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والأخطاء	26%	55%	5%	12%
3	يقوم مكتب المراجعة بتدريب مراجع الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقاً لمعايير المراجعة الدولية	26%	50%	7%	12%
4	يبنل مراجع الحسابات العناية المهنية اللازمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية للكشف عن حالات التلاعب المعتمدة في القوائم المالية محل المراجعة	36%	48%	12%	2%
5	يوجد لدى مكتب المراجعة سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية	26%	57%	15%	0%
جميع فقرات المجال معاً		28%	51.6%	9.8%	8%
		2.6%			

يُتَبَيَّن من خلال الجدول السابق أن درجة موافق نالت أعلى نسبة وقدرها 51.6%، وتلتها موافق بشدة بنسبة 28%، وجاءت ثالثاً درجة محايد بنسبة 9.8%، ودرجة غير موافق في المركز الرابع بنسبة 8%، وأخيراً غير موافق بشدة بنسبة 2.6%.

وهذه النتيجة تدل على أن أفراد العينة تتوفر لديهم معرفة كافية بالمعايير الدولية للمراجعة، والتي تمكّنهم من الكشف على الغش والخطأ في القوائم المالية، وأن مكاتب المراجعة تلتزم بالإجراءات المطلوبة للقيام بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، وهذا الأمر أكدته درجة موافق بنسبة 51.6%.

- الفرضية الخامسة: يتوفر لدى مراجعوا الحسابات أدلة الإثبات الكافية واللازمة والتي تساعد على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يجب على مراجع الحسابات الحصول على قرائن وأدلة إثبات كافية وذات مصداقية حتى يتمكن من إبداء رأيه الفني حول سلامة وعدالة القوائم المالية	53%	43%	2%	2%	0%
2	يعتبر دليل الإثبات الذي يحصل عليه المراجع من خارج المنشأة أكثر حجية من الدليل الذي يحصل عليه من داخل المنشأة	7%	29%	19%	45%	0%
3	يعتمد مراجع الحسابات طيلة عملية المراجعة على الملاحظة كوسيلة مهمة لتجميع الأدلة والبراهين	14%	55%	19%	12%	0%
4	يعطي المراجع الكثير من وقته في مراجعة الحالات والبنود ذات الأهمية والتي يشكك في وجود أخطاء وتلاعب بها	40%	55%	5%	0%	0%

5	لا يتردد مراجع الحسابات في تقديم أدلة وبراهين الإثبات التي تشير إلى وجود حالات غش وأخطاء في العمليات المالية إلى الإدارة	40%	45.4%	10%	5%	0%
جميع فقرات المجال معاً		30.8%	45.4%	11%	12.8%	0%

كما ملاحظ في الجدول السابق أن درجة موافق تحصلت على أعلى درجة بنسبة 45.4%، ودرجة موافق بشدة ثانياً بنسبة 30.8%، فيما كانت درجت غير موافق في المركز الثالث بنسبة 12.8%، وجاءت كل من محايد وغير موافق بشدة في المركز الرابع والخامس بنسبة 11% و 0%. وتدل النتيجة على أن أفراد العينة أغلبهم مثلوا درجة موافق وهذه النتيجة تبين أن مراجعوا الحسابات يجب عليهم القيام بجمع الأدلة والبراهين الكافية والمفاضلة بينها قبل القيام بعملية المراجعة، وهذا يتطلب من المراجع أن يستعين بخبرته العلمية وحكمه الشخصي ليتمكن من اختيار أقوى حجة لكي تدعم وتعزز من رأيه.

2- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بعد تحليل الفرضيات ولجابه عينة البحث توصل البحث إلى النتائج التالية:

- 1- مراجعوا الحسابات يلتزمون بمراجعة القوائم المالية وذلك وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة وهذا ينسجم مع متطلبات البيئة التي تفرض المراجعة للشركات المساهمة العامة طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة، وهذا الأمر يعزز ويمكن المراجع من اكتشاف التلاعب والتحريف في القوائم المالية.
- 2- مراجعوا الحسابات يتمتعون بالكفاءة العلمية والعملية وكذلك الخبرة المهنية وهذا يساهم في اكتشاف الغش والأخطاء.
- 3- التخطيط المسبق للقيام بعملية المراجعة من قبل مراجعوا الحسابات مما يؤثر بشكل واضح على قدرتهم في كشف الغش والأخطاء.
- 4- توفر الأدلة والبراهين الكافية لمراجعوا الحسابات لكي تساعد في اكتشاف الغش والأخطاء.
- 5- توفر القدرة لدى مراجعوا الحسابات لاكتشاف مخاطر غش الإدارة والتحريف في القوائم المالية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصى البحث بالتالي:

- 1- يجب الاهتمام بالتأهيل المهني والعلمي لمراجعوا الحسابات وكذلك تطوير أدائهم وإنجاز الأعمال باستخدام التقنيات الحديثة عن طريق التدريب المستمر لتحسين المستوى الخاص بالعاملين في مكاتب المراجعة بحيث يتماشى مع التطور المستمر.
- 2- تحديد مسؤولية مراجعوا الحسابات بشكل دقيق من قبل المنظمات المختصة ووضع ضوابط وقواعد متعلقة بالكشف عن الغش والأخطاء في التقارير والقوائم المالية، وهذا يمكن مستخدمي هذه التقارير من إعطاء ثقتهم لهذه التقارير في التعبير عن الوضع الحقيقي للمنشأة.
- 3- يجب القيام بدراسات عميقة من قبل المنظمات المختصة والمهنية للقضايا المتعلقة بالغش والأخطاء التيس حدثت مسبقاً وذلك للتعرف على الأساليب التي تم استخدامها، ثم وضع معايير يجب إتباعها من قبل مراجعوا الحسابات.
- 4- يجب على الجهات الرقابية القيام بعملها ووضع التشريعات التي تمنع الغش والأخطاء في القوائم المالية، وأيضاً معاقبة من يرتكبها.
- 5- ضرورة الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية وما يتضمنه من رقابة ونظام محاسبي وإجراءات الرقابة للتخطيط لعملية المراجعة من قبل مراجعوا الحسابات وهذا الأمر يخفف من المخاطر الناجمة عن عملية المراجعة.
- 6- ضرورة تحليل نظام الرقابة من قبل مراجعوا الحسابات حتى يكون خط الدفاع للرقابة من إعداد تقارير احتيالية، مما يقلل من المخاطر الناتجة عن عملية المراجعة.

المراجع

- الحلو، شيرين مصطفى. (2012). المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حمدان، علام محمد. (لا تاريخ). دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية. مملكة البحرين. كلية العلوم الإدارية والمالية.
- شفاعمري، فضيل مصطفى. (2014). مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الصبان، محمد سمير؛ وعلي، عبد الوهاب نصر. (2002). المراجعة الخارجية، مصر: الدار الجامعية للنشر.

- العقدة، صالح؛ والنوايسه، محمد. (2007). العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني. مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 63.
- غوالي، محمد بشير. (2013). دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. مجلة الباحث. جامعة ورقلة. العدد 12.
- قداري، لندة. (2015). دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- مطاحن، ريم خالد. (2009). مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- منصر، جمال. (2015). مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية - دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الوشلي، أكرم محمد. (2010). مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة المرتفعة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة. الجمهورية اليمنية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- النجار، عبد الكريم محمد. (2012). مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق.
- النزلي، محمد جمال. (2009). ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- نور، أحمد محمد، عبيد، حسين أحمد، وشحاته، شحاته السيد. (2007). دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الإسكندرية: الدار الجامعية.